

الفصل الثالث

تداول الارزاق

الفصل الأول

المقايضة - القيمة - الثمن

- المقايضة فعل غريزي في الانسان - الاصلان اللذان ترجع اليهما -
- تحول المقايضة على التدرج - صنوف المبادلة - ماهية
- القيمة - مراتب القيم - بواعث تضرب القيم -
- المزاجحة - ما يستثنى منها : ضروب الاحتكار -
- مفاعيل المزاجحة - الثمن

المقايضة فعل غريزي في الإنسان

خصيصة الإنتاج في المجتمعات المتمدنة أن أكثر
الناس في تلك المجتمعات ، ينتجون ما لا يستهلكونه
بأنفسهم أو ما لا يستهلكون منه إلا جانباً على قدر

حاجاتهم الذّاتية ، وحاجات بيوتهم ؛ وأنهم يجلبون جميع الأشياء التي تُعوّزهم ، من طريق المبادلة أو البيع والشراء : فيصنع الإسكاف مائتين أو ثلاثمائة زوج من النعال مدى سنة ، على حين أنه لا يتطلب منها لنفسه ولأهله سوى اثني عشر زوجاً

والمالك الصغير يعصر من كرمته - ومساحتها هكتار واحد - خمسين هكتولتراً من الخمر ، على حين أن ما يشربه منها هو وأولاده ، لا يزيد عن سبعة هكتولترات

والمنظاري يقضى حياته في صنع المناظير^(١) ، وربما لا يحتاج إلى واحد منها

فالإنتاج على ذمة المقايضة ، قد حلّ في مجتمعاتنا الشاهدة ، محلّ الإنتاج المقصور على إحداث الأشياء التي يستهلكها المنتج في حاجاته الذّاتية

وقد رأينا في القسم الأول من هذا الكتاب كيف

(١) جمع منظار وهو أداة النظر

تُفْضَى تَجْزِئَةُ الْعَمَلِ تَدْرِيجًا إِلَى إِزَالَةِ الْإِنْتِاجِ الْقَدِيمِ
الَّذِي كَانَتْ الْأَسْرُ وَالْمَشَائِرُ عَلَى عَهْدِهِ تَسْتَهْلِكُ جَمِيعَ مَا
تَنْتُجُهُ ، وَلَا تُنْتِجُ فَوْقَ مَا تَسْتَنْفِدُهُ إِلَّا مَا نَدَرَ

وُجِدَتِ الْمَقَايِضُ مِنْذُ وُجِدَ الْإِنْسَانُ ، ثُمَّ اتَّسَعَ
نِطَاقُهَا بِاتِّسَاعِ نِطَاقِ الْعُمُرَانِ ؛ فَهِيَ فِعْلٌ غَرِيزِيٌّ لَمْ يَكُنْ
مِنْ إِبْدَاعِ أَحَدٍ ؛ وَحُكْمُهَا حُكْمُ اللُّغَةِ ، وَالْمِشَارَكَةُ ،
وَالْتَّكْوُنُ - شُعُوبًا وَقَبَائِلَ -

فَلَيْسَ لِمُدَّعٍ أَنْ يَدَّعِيَ اخْتِرَاعَ الْمِبَادَلَةِ ، وَلَا اللُّغَةَ ،
وَلَا الْمِشَارَكَةَ

وَإِنَّمَا خَلِقَ الْإِنْسَانُ مُقَايِضًا كَمَا خَلِقَ مَدَنِيًّا بِطَبْعِهِ

الأصلان اللذان ترجع اليهما المقايضة

لِلْمَقَايِضَةِ أَصْلَانِ : تَفَاوُتُ الْمَقْدِرَةِ الْمُنْتِجَةِ فِي
الْأَرْضَيْنِ ، وَتَفَاوُتُ الْمَقْدِرَةِ الْمُنْتِجَةِ فِي الْإِنْسَانِيِّ^(١) : الْأَوَّلُ
مِنْهُمَا مُطْلَقٌ وَالثَّانِي نِسْبِيٌّ

(١) الأناسي جمع إنسان

مِنَ الْحَاجَاتِ الَّتِي لَا غِنَاءَ عَنْهَا لِلْإِنْسَانِ ، الْمَلْحُ ؛ إِلَّا
أَنَّ مِنَ الْأَقْطَارِ مَا لَا مَلْحَ فِيهِ كَالسُّودَانِ وَكَبَعْضِ أَرْجَاءِ
الْهُندِ . فَلَمَّا عَلِمَ أَهْلُ هَذِهِ الْبِلَادِ بِوَجُودِهِ فِي بِلَادٍ أُخْرَى
عَرَضُوا فُضُولَ أَرْزَاقِهِمْ مِنْ مَاشِيَةٍ أَوْ سِوَاهَا لِلْحَصُولِ
عَلَيْهِ . وَهَذَا مِثْلٌ مِنْ أَلْفِ مِثْلٍ يَدْخُلُ فِي بَابِهِ

أَمَّا التَّفَاوُتُ فِي مَقْدِرَةِ الْإِنْسَانِ عَلَى الْإِنْتِاجِ ، فَقَدْ
وُجِدَ عِنْدَ أَقْدَمِ الْقَبَائِلِ وَعَنْهُ نَجْمُ التَّبَادُلِ تَدْرِيجًا . مِثَالُهُ :
رَجُلٌ فِي طَائِفَةٍ مِنْ صَادَةِ الْبَرِّ أَوْ صَادَةِ الْبَحْرِ ، وَوُلْدٌ
أَضْعَفُ مِنْ لِدَاتِهِ ^(١) ، أَوْ أَصَابَهُ صَدْعٌ عَزَّ جَبْرُهُ ، أَوْ نَزَلَتْ
بِهِ عَاهَةٌ أَشْفَى ^(٢) مِنْهَا ، فَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ الصَّيْدَ ؛ وَلَكِنَّهُ
يَسْتَطِيعُ صُنْعَ السَّهَامِ أَوْ الصَّنَائِرِ لاصِيدِ الْحَيْتَانِ ، أَوْ تَرْمِيمَ
الْأَكْوَاحِ أَوْ صُنْعَ الْأَكْسِيَةِ مِنْ جِلْدِ الْوَحْشِ

عَلَى هَذَا النَّحْوِ كَانَتْ أَوَائِلُ الْمُبَادَلَةِ ثُمَّ تَرَقَّتْ بِفِعْلِ
الْغَرِيزَةِ الْخَاصَّةِ الَّتِي تَفْرُقُ الْإِنْسَانَ مِنَ الْحَيْوَانِ ، حَتَّى
أَفْضَتْ إِلَى تَعَدُّدِ الْحِرَافِ ، وَتَجَزُّؤِ الْعَمَلِ فِي الْحَدِّ الَّذِي

(١) بِمَعْنَى أَنْ تَرَاهُ أَيِ الَّذِينَ مِنْ سَنِهِ (٢) امْتَنَعَ شِفَاؤُهُ

وَصَلَتْ مَعَهُ الْمَقْدَرَةُ الْبَشَرِيَّةُ الْمُنْتَجِبَةُ إِلَى مِائَةِ ضِعْفٍ لَهَا
لَا مُقَايِضَةً فِيمَا بَيْنَ الْحَيَوَانِ ؛ أَمَّا الْإِنْسَانُ فَقَدْ قَايَضَ ،
ثُمَّ تَمَادَى فِي الْمَقَايِضَةِ ، تَبَعًا لِعَرِيْزَتِهِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْبَدءِ
عَمِيَاءَ ثُمَّ أَصْبَحَتْ مُبْصِرَةً

نحوّل المفايضة على التدرج

كَانَ النَّاسُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِمْ يُبَادِلُونَ فُضُوْلَهُمْ بِمَا هُمْ إِلَيْهِ
أَحْوَجُ ، بِمَعْنَى أَنَّهُمْ كَانُوا يُعْطُونَ جُزْءًا أَيْسِرًا مِنْ مُنْتَجَجَاتِهِمْ
لِلْحُصُولِ عَلَى بَعْضِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا يَسْتَعْنُونَ عَنْهَا : كَأَنَّ
يَخْرُجُوا عَنْ عَشْرِ كَسْبِهِمْ أَوْ خُمْسِ كَسْبِهِمْ مِنَ الصَّيْدِ
لِيَأْخُذُوا بِهِ سِهَامًا أَوْ جُلُودًا مُهَيَّأَةً لِلْكِسَاءِ ، أَوْ لِيُصَلِّحَ لَهُمْ
مَا اخْتَلَّ مِنْ مَسَاكِينِهِمْ

ثُمَّ اتَّسَعَ نِطَاقُ الْإِتِّجَاعِ فِي سَبِيلِ الْمَقَايِضَةِ حَتَّى
أَصْبَحَ النَّاسُ فِي هَذَا الزَّمَنِ يُبَادِلُونَ تِسْعَةَ أَعْشَارِ
مُنْتَجَجَاتِهِمْ أَوْ كُلَّ مُنْتَجَجَاتِهِمْ بِأَشْيَاءٍ يُنْتَجِجُهَا غَيْرُهُمْ مِنَ الْخَلْقِ ؛
وَبَعْضُ هَؤُلَاءِ قَدْ يَكُونُونَ مِنْ سَكَانِ أَقْصَى الْمَعْمُورِ

على أن من أمثلة التداول والتضامن اللذين توجدُهما
المقايضة بين العباد : ظهارة^(١) الصانع بقطنها المجلوب
من أمريكا وصبغتها المجلوبة من الهند ، وسراويلاته
المنسوجة من صوف الپلاتا أو الرأس^(٢) وقهوته المحمولة
من البرازيل ، وسكره المستقدم من جاوه ، وتبغ الوافد
من « زيلنده » و « فرجينيا »^(٣)

ثم إن المقايضة تنمي المقايضة : إذ لا تكادُ حرفة
جديدة تُخلق حتى ينضاف إلى الكفاءات الطبيعية
الموجودة في فطرة الذين يتولونها ، ما شاء الله من تأثير
البيئة والتربة والإرث مما تتم به نواقص تلك الكفاءات
وتزداد قوتها

صنوف المبادلة

طرائق المبادلة مختلفة جمّة . من أمثلتها مقايضة

(١) الظهارة في الأصل الغوى نقيض البطانة من الثوب :

وقد استعرتها لتسمية «سرة» العامل (Blouse) (٢) رأس

الرجاء الصالح (٣) فرجينيا ولاية بأمريكا الشمالية Virginie

لِبِرَّةٍ مِنْ مِلْحٍ أَوْ سُكَّرٍ بِلِبْرَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعِ لِبْرَاتٍ مِنْ
الْقَمْحِ أَوْ الشَّعِيرِ؛ وَمَقَابِضَةٌ طَائِفَةٌ مِنَ الْحَيَوَانِ الطَّائِرِ
أَوِ الدَّابِّ أَوِ القَائِمِ، بِعَمَلٍ يَعْمَلُ: كإِصْلَاحِ الدَّهَامِ
لِصَيَّادِ البَرِّ، أَوِ الشَّبَكَةِ، أَوِ الزَّوْرَقِ لِصَيَّادِ البَحْرِ؛
وَمَقَابِضَةٌ مُنْتَجَجَةٌ بِخِدْمَةٍ ذَاتِيَّةٍ: كَأَن يَضْمَنَ رَئِيسُ القَبِيلَةِ
أَوْ أَحَدُ سَرَاتِمِهَا قَدْرًا مِنَ الطَّعَامِ أَوِ الكِسَاءِ لِرَجُلٍ آخَرَ،
عَلَى أَن يَقُومَ ذَلِكَ الرَّجُلُ بِخِدْمَتِهِ
ثُمَّ تَعَدَّدَتِ أَنْوَاعُ المُبَادَلَةِ تَبَعًا لِتَمَوُّنِ الحِضَارَةِ
وَتَشَعَّبَتِ كَثِيرًا

شَرَطُ المَقَابِضَةِ التَّمَلُّكُ، وَقَوَامُهَا المُعَادَلَةُ: فَحَيْثُمَا
كَانَتِ المَقَابِضَةُ مُشْرُوعَةً خَالِيَةً مِنَ النِّشِ أَوِ الإِكْرَاهِ
أَوِ النَّزَقِ وَالحُمُقِ، عَمَّ رِبْحُهَا الفَرِيقَيْنِ المُتَعَامِلَيْنِ وَحَصَلًا
مِنْهَا عَلَى رِفَاهَةٍ

فَأَمَّا أَحَدُهُمَا وَهُوَ الَّذِي قَابِضَ قَمْحًا بِسُكَّرٍ أَوْ بِمِلْحٍ،
فَتَجِبِي رِفَاهَتُهُ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يُحْرِزُ قَمْحًا فَوْقَ حَاجَتِهِ، وَكَانَ
لَا يَمْلِكُ مَا يَسُدُّ بِهِ عَوَزَهُ مِنَ المِلْحِ أَوِ السُّكَّرِ؛ وَأَمَّا الثَّانِي

فتجبي رفاهته من أنه كان أحوج إلى القمح منه إلى
السُّكَّرِ أو الملحِ

فإذا طبَّقنا هذه القاعدة على المثلين الآنفين نجم
منها: أن الذي استبدل رؤوس الحيوان بإصلاح أدوات
الصيد غانم؛ لأنه أبرع في إصلاح تلك الأدوات منه
في قنص الحيوان؛ كما أن المقايض الثاني غانم؛ لأن
اصطياد الحيوان أسهل عليه من تعهد سلاحه بالإصلاح
الذي لا غنى له عنه

فالإنسان يزيد صنوف مستهلكاته ويزيد مقدراته
على استهلاكها بانصرافه إلى إنتاج الأشياء التي تهيبه لها
كفاءته الطبيعية، وباكتسابه من طريق المبادلة جميع
ما يحتاج إليه من الأشياء

ما القيمة؟

إذا ثبتت مشروعية المبادلة وثبتت فائدتها فما عسى
أن تكون أصلح القواعد التي يسار عليها في المقايضات؟

أصلحُ تلكَ القواعدِ هي أن تُعرفَ ماهيةَ القيمةِ ،
وهذه المعرفةُ موجودةٌ في ذهنِ الإنسانِ يُخالطها شيءٌ
من الالتباسِ في البدءِ ثمَّ تنجلي وتتضح وتقوى
القيمةُ هي قابليةُ الشيءِ لأن يُستبدلَ به شيءٌ أو
أشياءٌ أُخرى : مثلاً أن هكتولترَ قمحٍ يعادلُ خروفاً متوسطِ
الحجمِ ، أو عشرةَ كيلوغراماتٍ من الصوفِ ، أو عشرين
كيلوغراماً من السكرِ . وتلكَ القيمةُ لا تكونُ ثابتةً ولا
واحدةً ؛ بل تتنوعُ بتنوعِ الأحوالِ الخارجيةِ وبالتبعيةِ
لتأثراتِ العقلِ

فربما كانَ الهكتولترُ من القمحِ في زمانٍ ومكانٍ
معلومينَ لا يعادلُ إلا نصفَ خروفٍ سمينٍ ، أو خمسةَ
كيلوغراماتٍ صوفاً ، أو اثني عشرَ كيلوغراماً سكرًا ، على
حينٍ أنه يُعادِلُ في زمانٍ ومكانٍ آخرينَ ، ثلاثةَ أضعافٍ
الأبدالِ التي عدَدناها أو أربعةَ أضعافِها . وعليه فالقيمةُ إنما
هي المقدرةُ البدليةُ

ما الاسبابُ التي تُعيّنُ القيمةَ — وهي تلكَ الحالةُ

المتحوّلة التي لها أكبر منزلة في معاملات العباد ؛
لا بدّ من اجتماع خلال ثلاث في الشيء ، لتكون له
قيمة :

الأولى أن يكون الشيء ، موافقاً لرغبة من رغائب
الإنسان ، والثانية أن يكون دون اقتنائه عناء ، والثالثة
أن يتيسر نقل الاستمتاع به من واحد إلى آخر
على أنه ليس من الضروري لصيرورة الشيء ذا قيمة
أن يرغب فيه العالمون أجمعون ، بل يكفي أن يرغب فيه
فريق منهم . وإنما الرغبة في السلع تحدث تارة من كونها
نافعة ، وهو شأن الخبز واللحم والكساء ؛ وطوراً من
كونها سارة مرضية للزعة في النفس أو زهوية بها ، وهو
شأن الماس والمخزم ، والرسم ، وكل مقتنى نادر ؛ وأنا من
كونها ترتبط بشعور خاص ، وهو شأن الهدية التي
تعرف بالتذكار

فالأساس الأول للقيمة ، هو إذن ، موافقة الشيء ،
لأرب عند الإنسان ؛ والأساس الثاني ، هو إمكان نقل

الشيء المرغوب فيه من واحدٍ لآخر : خذ الصِّحَّةَ مثلاً ،
وهي أكبرُ النِّعمِ بل أولى النِّعمِ ، بل مصدرُ المنافعِ
واللذائذِ ، فإنها لما كانت لا تنقلُ من مُمتعٍ بها إلى غيرِ
مُمتعٍ بها ، فهي خارجةٌ عن المقايضةِ ؛ ولهذا لا تُعدُّ لها
قيمةٌ بالمعنى الاقتصاديِّ الأتزم

أما الأساسُ الثالثُ للقيمةِ فهو تصعُّبُ الحصولِ على
المطلوبِ : وبيانهُ أن كلَّ شيءٍ توجدهُ الطبيعةُ بكثرةٍ
وتجملهُ منالَ اليدِ من كلِّ مُريدٍ ، فلا قيمةَ له مهما كان
شهيئاً : ومثالهُ الهواءُ أو الشمسُ

جعلَ فريقٌ من الكتابِ مدارَ القيمةِ على المنفعةِ
— بعد أن توسَّعوا كلَّ التَّوسُّعِ في معنى هذه اللفظةِ
الأخيرةِ — وعلى ندورةِ المطلوبِ ، وعلى العملِ المُجتمِعِ
في الشيءِ ؛ فكانَ فيما ذكروهُ بعضُ الصَّوابِ ، ولكنهم
لم يُوفِّوا التَّعريفَ حقَّه

وحقَّ التَّعريفِ هو أن القيمةَ مزيجٌ من قُوَّةِ الرِّغبةِ
في الأشياءِ وصعوبةِ الحصولِ عليها ومشقةِ إنتاجِها

مراتبُ القيمِ في الإنسانية

تتفاوتُ القيمُ في مراتبها تبعاً لمنازلها من الإيثار^(١) في ذهن الإنسان . ولهذا ترى الرجلَ المثرى إثرَ شراءِ كبيراً يُفضِّلُ اقتناءَ صورةٍ من صنعِ رُوبنس^(٢) على مائةِ ألفِ فرنكٍ أو على جميعِ الأشياءِ المتنوعةِ التي يتسنى له اقتناؤها بذلكِ القدرِ من المالِ ؛ فلو أنَّ هذا المتعشِّقَ وجدَ مناظراً لا يقلُّ عنه ثروةً يُنافسُهُ في شراءِ تلكِ الصورةِ ، لقبِلَ أن يتناحها بالمائةِ ألفِ الفرنك

من هنا يتبينُ أنَّ ترتيبَ القيمِ في المجتمعِ المتمدَّنِ لا يُوافقُ البتَّةَ ترتيبَ المنافعِ في معناها المألوفِ ، كما يدلُّ على ذلكِ كَوْنُ الماسِ أو المخرَّمِ — وإن هما إلا زينةَ المرأةِ — يسويان ما لا يسوَاهُ إحرَامُهُ مُدْفِيٌّ بِمِنِ البُرْدِ ؛ وكَوْنُ الكَمَاءِ^(٣) التي لا تُغذِّي ويكثر استعمالها على ما بها من

(١) الإيثار التفضيل (٢) اسم رسّامِ فلَمَنكى شهير

(٣) نبات مستدير يخرج من نفسه كالقنقاس Rubens

الإضرارِ بالصِّحَّةِ ، أَغْلَى مِنَ البَطَاطَا على ما بها من الغِذاءِ
المُفِيدِ . وربما صَحَّ القَوْلُ أَنَّ مراتبَ القِيمِ تكونُ في
الغالبِ على العكسِ من مراتبِ المرافقِ العاديَّةِ

رأى بعضُ الكُتَّابِ أَنَّ في هذه المُخَالَفَةِ جنوناً أو

إفحاشاً عابِثاً ؛ وأنهم لَمُخَطِّئون : إذ أَنَّ ما يَخَالونُهُ ^(١)

تهوئشاً ليسَ إلَّا نِظاماً . ولو كانت أكثرُ الأشياءِ ضرورةً

لحفظِ الحياةِ هي أغلَى الأشياءِ ، لَمَا استطاعَ النَّاسُ أنْ

يعيشوا ولكانوا في بؤسٍ شديدٍ . أمَّا وقد أُغْلِبَتْ أثمانُ

النَّفائِسِ التي لا ضرورةَ لها من الجهةِ الحيويَّةِ ، فالسَّوادُ

الأعظمُ من العالمين لا يكثرُ لها ولا يَعْنِيهِ أمرُها

المرأةُ العَامِيَّةُ التي لها كِسَاءٌ متينٌ من الصُّوفِ ،

ليست ، من حيث الكِسَاءِ ، في حالةٍ طبيعيَّةٍ أَحَطٌّ من

حالةِ المرأةِ الغنيَّةِ التي تَرْتَدِي المخرَّمِ المصنوعِ في النَّسُونِ ^(٢)

— وثمانِ المترِ منه ألفُ فرنكٍ — كذلكِ المَاجورُ الذي

(١) يَخَالونُهُ يظنونُهُ (٢) اسمُ بلدةٍ بفرنسا يُتَقَنُ أهلُها صنْعَ

يشرب نبئداً عادياً لا يزيد ثمن اللتر منه عن ثلاثين سنتيماً
أو أربعين سنتيماً ، ليس من حيث الفائدة الصّحية ، أسوأ
حظاً من الرّجلِ المؤسّرِ الذي يشرب النّبئذ المنسوب إلى
قصر لافيت^(١) وثمان الزّجاجة منه خمسة عشر فرنكاً .
ومن هذا القبيل الفلاح الذي يقطن كوخاً نظيفاً دافئاً فإنه
— باعتبار الرّاحة الجسّميّة — ليس أدنى نصيباً من ربّ
الملايين الذي يسكنُ قصرًا باذخاً حافلاً بالرياش الفاخر
وفي الواقع ، ماذا يعنى الانسان الذي اتباع بفرنك
أو فرنكين نسخةً من كتابٍ شهيرٍ ، من أمرِ إنسانٍ
آخرٍ يطالع محتوى ذلك الكتاب نفسه في نسخةٍ متقنةٍ
التّجليد ، يربو ثمنها مئة ضعفٍ على ثمنِ الأولى
بل انّ انحصارَ الغلّاءِ في أثمانِ الأشياءِ التي تُعدُّ نفيسةً
لدلائلٍ على تقدّمِ المدنيّةِ : بمعنى أنّ معظمَ حاجاتِ الإنسانِ
ولاسيّما الضروريّةِ منها ، يتسنى له قضاؤها بأدنى النفقاتِ ؛
وأنّ الفرقَ بين أحوالِ الخلقِ في المجتمعِ الواحدِ يكون

(١) اسم مكان بفرنسا

أَقَلَّ انْفِرَاجًا فِي كُنْهِهِ مِنْهُ فِي ظَاهِرِهِ ؛ وَأَقْرَبَ غُورًا ،

بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقِيَمِ الَّتِي يَسْتَمْتِعُونَ بِهَا

عَلَى أَنَّ مَا هُوَ مَشْهُودٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ

وُجُودِهِ ؛ إِذْ لَوْلَا تَوَافُرُ الْأَشْيَاءِ الضَّرُورِيَّةِ لِحَيَاةِ الْإِنْسَانِ

وَانْتِشَارُهَا فِي الْعَالَمِ ، بَعْضُهَا مَجْبَانِيٌّ مَوْهُوبٌ ، كَالهَوَاءِ وَالْمَاءِ

وَبَعْضُهَا سَهْلُ الْاِكْتِسَابِ ، كَالخُبْزِ وَالكِسَاءِ ، لَمَّا اسْتَطَاعَ

الْجِنْسُ الْبَشَرِيَّ أَنْ يَنْمُو هَذَا النَّمُوُّ

بِوَاعِيثُ تَضْرِبُ الْقِيَمِ

إِنَّ الْقِيَمَةَ ، وَهِيَ ذَلِكَ الشَّيْءُ الْمَتَبَدِّلُ الْمُتَحَوِّلُ ، مَعَ

كَوْنِهَا مُرْتَبِطَةً - عَلَى مَا رَأَيْتَ - بِالْحُكْمِ الَّذِي يَحْكُمُهُ

عَقْلٌ كُلٌّ فَرِدٍ فِي الْحَدِّ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْمَيْلُ إِلَى الشَّيْءِ

الْمَطْلُوبِ ، لِتَنْزَعُ - فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَكْثَرِ الْأَشْيَاءِ النَّافِعَةِ

لِلْإِنْسَانِ - إِلَى الْاِنْحِصَارِ فِي دَائِرَةِ ضَيْقَةٍ تَبَعًا لِامْكَانِ

وَالزَّمَانِ

الْحَصُولُ عَلَى الْقِيَمَةِ الْحَقِيقِيَّةِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَعَاوُنِ

إِرَادَتَيْنِ : إِرَادَةَ الَّذِي يَمْلِكُ شَيْئًا وَيَطِيبُ ^(١) عَنْهُ نَفْسًا ،
وإِرَادَةَ الَّذِي لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَيُودُّ لَوْ فَازَ بِهِ . فَيَصِحُّ
مَعَ التَّوَسُّعِ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، أَنْ يُقَالُ قَوْلًا فَصْلًا ، أَنَّ
الْعَرَضَ وَالطَّابَ هُمَا اللَّذَانِ يُعَيِّنَانِ الْقِيَمَةَ . الْعَرَضُ بِمِثْلِهِ
أُولَئِكَ الَّذِينَ يَمْلِكُونَ الشَّيْءَ وَيُرْغَبُونَ فِي الْخُرُوجِ عَنْهُ
بِبَدِيلٍ مِنْهُ ؛ وَالطَّابُ بِمِثْلِهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى
الشَّيْءِ وَيَتَمَنَّوْنَ اقْتِنَاءَهُ

فَإِذَا أَنَا ^(٢) الْعَرَضُ عَلَى الطَّلَبِ - عَلَى حَدِّ مَا هُوَ
مُشَاهِدٌ مِنْ أَنَّ الَّذِينَ يُرِيدُونَ بَيْعَ قَمْحِهِمْ أَكْثَرُ مِنَ الَّذِينَ
يَتَوَخَّوْنَ شِرَاءَهُ - كَانَ الشَّيْءُ ، وَهُوَ الْقَمْحُ فِي هَذَا
الْمَثَلِ ، نَازِعًا بِشِمْنِهِ إِلَى الْإِنْخِفَاضِ . فَإِذَا كَانَ الطَّلَبُ مُنِيفًا
عَلَى الْعَرَضِ ، نَزَعَ الشَّيْءُ بِشِمْنِهِ إِلَى الْإِرْتِفَاعِ . وَهَذَا التَّضَرُّبُ -
صُعُودًا وَهَبُوطًا - يَسْتَمِرُّ إِلَى أَنْ تُدْرِكَ الدَّرَجَةُ الَّتِي
تَتَوَازَنُ مَعَهَا الْقِيَمَةُ بَيْنَ الْعَرَضِ وَالطَّلَبِ

(١) يطيب عنه نفساً يرغب في الخروج عنه

(٢) أناف زاد

إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّضَرُّبَ يَقِلُّ فِي جَانِبِ البَضَائِعِ الغَزِيرَةِ
الَّتِي يَسْهَلُ إِنْتاجُهَا فِي وَقْتٍ غَيْرِ مُتَمَادٍ ، كَمَا هُوَ شَأْنُ
أَكْثَرِ الصُّنُوفِ الشَّائِعَةِ أَخْصَهُهَا الْأَشْيَاءُ الْمُحَوَّلَةُ^(١) ،
وَتَلِيهَا المَحْصُولَاتُ الزَّرَاعِيَّةُ . وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ هُوَ أَنَّ
الْقِيَمَةَ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، يُحَدِّدُهَا التَّوَافُقُ بَيْنَ قُوَّةِ الْإِلْتِمَاسِ لَهَا
وَصُعُوبَةِ الظَّفَرِ بِهَا ؛ وَصُعُوبَةُ الظَّفَرِ بِالْأَشْيَاءِ تَرْتَبِطُ جَمَلَةً ،
بِنَفَقَاتِ الْإِنْتاجِ وَبِمَا يُبْذَلُ مِنَ المَجْهُودِ وَيُعَانَى مِنَ التَّعَبِ
وَيُضَاعُ مِنَ المَالِ وَالوَقْتِ دُونَ إِيجَادِهَا ، وَدُونَ حَمْلِهَا إِلَى
السُّوقِ أَوْ إِلَى دَارِ طَالِبِهَا

فَكُلُّ مُنْتَجٍ قَحَاً ، أَوْ أَكْسِيَّةً ، أَوْ أَدْوَاتٍ يَدِيَّةً
يَكُونُ بِطَبْعِهِ مُسْتَعِدًّا للخُرُوجِ عَمَّا يَفِيضُ عَنْ حَاجَتِهِ مِنْ
تِلْكَ الْأَشْيَاءِ ، فِيمَا إِذَا اسْتَرْجَعَ - بِمُقَابَلَةِ مَا أُعْطِيَ -
الْأَمْوَالَ الَّتِي أَنْفَقَهَا لِإِنْتاجِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ ، وَفِيمَا إِذَا أَصَابَ
رِبْحًا ، وَلَوْ طَفِيفًا ، يَسْتَعِيزُ بِهِ عَمَّا أَصَابَهُ مِنَ المَحْذُورَاتِ

(٣) المَحَوَّلَةُ المَصْنُوعَةُ فِي شَكْلِ غَيْرِ شَكْلِهَا الْأَصْلِيِّ :

فصُوبَةُ الحِصُولِ عَلَى البِضَائِعِ الشَّائِعَةِ ، الَّتِي تَحْتَمِلُ التَّمَدُّدَ بِلا نِهَآيَةٍ وَتَقْبَلُ الِازْدِيَادَ المَطْرِدَ ، أَصْبَحَتْ تَقْفُ عِنْدَ حَدِّ النِّفَقَاتِ الَّتِي تُنْفَقُ لِإِيحَادِهَا ، وَهُوَ مَا يُسَمَّوْنَهُ بِالثَّمَنِ الغُرْمِيِّ (١)

هَذَا الثَّمَنِ الغُرْمِيِّ لَا يَكُونُ البَتَّةُ فِي حَدِّ وَاحِدٍ عِنْدَ كُلِّ المُنْتَجِينَ ؛ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ أَمْرٌ وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ أَكْثَرُ تَوْفِيقًا بِسَبَبِ مَا يُحِيطُ بِهِ مِنَ الأَحْوَالِ الطَّبِيعِيَّةِ الصَّالِحَةِ ؛ غَيْرَ أَنَّ مَا تَتَعَيَّنُ بِهِ القِيَمَةُ فِي الغَالِبِ هُوَ الثَّمَنِ الغُرْمِيِّ العَادِي الَّذِي يُنْفَقُ عَلَى إِنتَاجِ جَمِيعِ الكَمِيَّةِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا الطَّلِبُ أَوْ تَسْتَدْعِيهَا حَاجَاتُ السُّوقِ

وَكَأَنَّ صَعُوبَةَ الحِصُولِ عَلَى الأَشْيَاءِ - وَهِيَ أَحَدُ رُكْنِي القِيَمَةِ - تَتَجَدَّدُ بِنِسْبَةِ الثَّمَنِ الغُرْمِيِّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالمُنْتَجَاتِ القَابِلَةِ لِلزِّيَادَةِ المَطْرِدَةِ ، كَذَلِكَ قُوَّةُ الرِّغْبَةِ فِي

(١) الغرْمِيُّ Prix de revient هو القدر الذي يُنْفَقُ مِنْ

المال على المنتَجِ حتى يصلح للبيع ، و بعبارة أوضح هو الثمن الأصلي ؛ فاذا بيع بربح ، فهو الثمن الغرْمِيُّ

اقتناء هذه الأشياء تحدّد بنسبته: إذ ما من أحدٍ - إلاّ في الأحوال التي تُأجّح فيها الحاجات العاجلة - يرضى بشراء شيءٍ من الأشياء الميسور إنتاجها بضعفي ثمنها؛ بل يؤثر الطّالِبُ أن ينتظر حيناً حتى يمرضَ عليه الشيء الذي يرغب فيه

وعلى هذا ينتهي تضربُ الأسعار، في مجموع السّامع الشائمة، إلى الانحصار، مع تمادي الزّمن، في دائرةٍ من نفقات الإنتاج لا يتباعدُ عن محورها إلا قليلاً، أمّا الانفراجُ الواسعُ الثّابتُ بين الثمنِ العُرْمِيِّ، والقيمة، فلا يكون إلاّ في الصنوفِ الصّعبةِ الإنتاج، والتي لا يتيسّرُ تمدُّدها كالبدائعِ الفنيّةِ من الطّرازِ الأوّل، وسائرِ البضائعِ التي لا يُستطاعُ الاستكثارُ منها في وقت قصيرٍ دون زيادةٍ في الإنفاقِ عليها

المُزاحمة

المُزاحمةُ هي القوّةُ الكبرى والمنظّمةُ العليا لأعمالِ

العالم الاقتصادي؛ وهي التي ترجعُ بِقِيَمَةِ البضائعِ -
إِلَّا مَا هُوَ مُسْتَثْنَى مِنْهَا مِمَّا أَسْلَفْنَا ذِكْرَهُ - إِلَى مِقْدَارِ مَا
أُنْفِقَ عَلَى إِتَاجِهَا أَوْ اسْتِصْنَاعِهَا ، مِمَّا يَدْخُلُ فِيهِ ثَمَنُ الْمَادَّةِ
الْأُولَى وَأَجْرُ الْيَدِ الْعَامِلَةِ وَفَائِدَةُ رَأْسِ الْمَالِ وَاسْتِهْلَاكُهُ
وَرِبْحُ الْمُكَافِلِ أَوْ الْمُسْتَحْدِثِ كَمَا وَصَفْنَا هَذَا الرَّبْحَ فِي حِينِهِ
الْمُزَاحِمَةُ ، وَاسْمُهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا ، هِيَ النَّزَاعُ الْقَائِمُ بَيْنَ
الْمُنْتَجِينَ فِي سَبِيلِ بَيْعِ مَنْتَجَاتِهِمْ بِمَا يَعُودُ عَلَيْهِمْ بِالرَّبْحِ .
فَكَأَنَّ مِنْهُمْ يُعْنَى بِنَفَاقِ سِلْعِهِ حَتَّى إِذَا خَشِيَ مِنْ اسْتِبْقَائِهَا
فِي مَخَازِنِهِ خَوْفَ التَّآفِ أَوْ خَسَارَةِ الْوَقْتِ وَالْفَائِدَةِ ،
أُرْخَصَ ثَمَنُهَا إِلَى الْحَدِّ الَّذِي يُعَادِلُ مَا أُنْفَقَهُ عَلَى إِتَاجِهَا
أَوْ اسْتِصْنَاعِهَا

وَرُبَّمَا كَانَ مَا أَحْدَثَهُ مِنْهَا فَوْقَ قَدْرِ الْمَطْلُوبِ ، فَتَزَلَّتِ
الْقِيَمَةُ إِلَى مَا دُونَ الثَّمَنِ الْعُرْمِيِّ ؛ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ
لَا تَدُومُ وَلَا يَنْبَغِي دَوَامُهَا لِأَنَّهَا تُضْعِفُ عَزَائِمَ الْمُنْتَجِينَ ،
أَوْ بَعْضِهِمْ ، فَيَقِلُّ الْعَرَضُ ؛ وَإِذَا قَلَّ الْعَرَضُ وَبَقِيَ الطَّابُ
كَمَا كَانَ ، ارْتَفَعَتِ الْقِيَمَةُ . كَمَا أَنَّهُ إِذَا تَمَاسَكَ الثَّمَنُ حِينًا

طويلاً ، فوق نفقات الإنتاج ، خيف من تمادى
المنتجين ، بسبب الربح الاستثنائي ، في الاستكثار من
الصنف ، أو من طرؤء منتجين آخرين يبدون لمنافستهم
فيه ، فيهبط بذلك السعر

ما يستثنى من المزاومة - الاحتكارات

تلك منافع المزاومة وحسبك منها أنها ، بما تُحدثه من
التضرب ، تجعل تناسباً بين المكافأة على المنتجات وبين
المجهودات التي بذلت دون إيجادها
على أن هناك أشياء لا يد فيها للمزاومة ، تلك الأشياء
هي التي جعلتها الطبيعة احتكاراً ، أو أدخلها القانون في
الاحتكار : ومعنى الاحتكار ههنا أن البائع يكون واحداً
فأما احتكار القوانين فمثاله في فرنسا التبغ والثقاب^(١) ،
وأما احتكار الطبيعة ، فمثاله اختصاص بعض الجهات

(١) أعواد الكبريت

بإخراج الأنبذة الجيدة كأنبذة قصر (لافت) وقصر
(إيكم) الخ

ثم إن الاحتكار يكون تارة ثابتاً كما هو في المثال
الذي ذكرناه أخيراً؛ وطوراً يكون عارضاً أى تابعاً لحالة
ما، كما لو أقبل جمهور غفير من السياح على قرية ليس
فيها إلا عجة^(١) واحدة أو سفينة واحدة

المحتكر سيد السوق وأنه أن يعاي ثمن الشيء إلى
آخر حدّ تبلغه رغبة الآخرين فيه مع صرف النظر عن
نفقات الإنتاج أو الاستصناع

غير أن أمثال هذا الاحتكار تندّر فيما عدا الأحوال
التي يخلق فيها القانون احتكاراً عن خطأ؛ فيمنع به المزاحمة
أو يضع لها حدّاً

على أن المشرّعين قد ألفوا أن يجعلوا للاحتكار
تعريفه ينتهي إليها سلطان المحتكر

(١) العجة هي اللفظة التي اصطالحنا عليها لتسمية المركبة أو

العربة وتعرفها عند العرب: آلة تجرها الدابة محمولة عليها الأثقال

مفاعيل المزاحمة

المزاحمة، باعتبار ما تقدم، تكون إذن السنة الكبرى
الفاءاة في جميع الفيم. وهي التي تعمل تدريجاً على خفض
الأسعار في الأشياء التي تؤثر في إنتاجها الاستكشافات
العامة والنجاح الاكتناهي، على حد ما جرى للملابس
ومعظم الأدوات البيئية، وبوجه عام للمصنوعات
المحولة من غير استثناء، اللهم إلا الأصناف التي يغلب
فيها الطاب على العرض بسبب نمو السكان أو ازدياد
الرفاهية

ولقد كانت هذه حال المحصولات الزراعية قبل أن
تذهبها مزاحمة البدان الجديدة، بما أخذت ترسله إلى
أسواق العالم القديم من ميرة القمح واللحم والزبد
على أن هبوط الأسعار، إذا كان ناجماً من النقصان
في نفقات الإنتاج، لا من كساد السوق ولا من القاة
الاضطرارية في الطلب، فلا يعد من النجوس بل يعد

مِن السُّعُودِ ؛ لِأَنَّهُ بِقَدْرِ مَا يَسَهُلُ عَلَى النَّاسِ اقْتِنَاءُ مَا
يُرَغَبُونَ فِيهِ ، تَكَثُرُ لَدَيْهِمْ ذَرَائِعُ التَّمَتُّعِ
غَيْرَ أَنَّ هُبُوطَ الْقِيَمِ لَا يَكُونُ سَعْدًا إِلَّا إِذَا جَاءَ مِنْ
تَنَاقُصِ نَفَقَاتِ الْإِنْتِاجِ كَمَا أَسْلَفْنَا ، لِأَنَّ مِنْ أَرْزَمَةِ تَحَوُّلٍ بَيْنَ
الْمُسْتَهْلِكِينَ وَبَيْنِ الرَّغْبَةِ فِي الْأَشْيَاءِ أَوْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنِ الْوَسَائِلِ
الَّتِي تُمَكِّنُهُمْ مِنَ الْحَصُولِ عَلَيْهَا ، فَتُثَبِّطُ عَزَائِمَ الْمُنْتَجِينَ
تَثِيْبًا يَحْمِلُهُمْ عَلَى التَّخْلُصِ مِنْ بَضَاعَتِهِمْ بِصَفْقَةِ الْمَغْبُونِينَ

الثلث

تَكَلَّمْنَا عَلَى الْقِيَمَةِ وَعَلَى الْمِبَادَلَةِ وَلَمْ نَذْكُرِ الثَّمْنَ : ذَلِكَ
لَأَنَّ بَحْثَنَا فِي الْمِبَادَلَةِ إِذْ نَحْنُ حَصْرُنَاهُ فِي الطَّرِيقَةِ السَّلِيْقِيَّةِ (١)
الْأُولَى مِنْ طَرَاثِقِهَا ، وَنَهَيْتُ بِهَا تِلْكَ الَّتِي يُعْطَى الرَّجُلُ
بِمُقْتَضَاهَا شَيْئًا يَزِيدُ عَنْ حَاجَتِهِ فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ هُوَ إِلَيْهِ
فِي حَاجَةٍ ، كَمَا لَوْ قَايَضَ قَمَحًا بِمِلْحٍ أَوْ سَكَّرَ أَوْ نَعَلِينَ أَوْ
كِسَاءً ، وَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا مُجْتَمَعَاتُ الْأَقْدَمِينَ

(١) نسبة إلى السليقة وهي الفطرة

ولم يبقَ منها إلا أثرٌ استثنائيٌّ في الأممِ الممدّنةِ
أما الطريقةُ التي ارتقت إليها تلك المقايضةُ في تعاملِ
الحَضَرِيِّينَ، فهي دُخولُ النَقْدِ وَسَيْطَاً بين المقايضاتِ .
وكلُّ قيمةٍ قُدِّرَت بالنَقْدِ فهي التي تُسَمَّى حينئذٍ بالثمنِ

